اثر نواب الأقليات الدينية العراقية في مناقشات مجلس النواب العراقي ١٩٢٥-١٩٣٣م

المدرس المساعد
أحمد إبراهيم محمد مصطفى آل مصطفى
جامعة المثنى - كلية التربية للعلوم الإنسانية

المقدمة

اهتم عدد من المؤرخين بدراسة البرلمان العراقي في العهد الملكي ولعل ما أنتجته عقولهم خلق اشراقيين أولها: ولادة جيل من المؤرخين اقتفى اثر السابقين وثانيها: إبراز مجهولات صاغت تجلياتها تاريخ البلاد بدقة اكبر ولعل دراسة نواب الأقليات الدينية في العراق ١٩٢٥-١٩٣٣م يعد نتيجة طبيعية لما سبق إذ بالرغم من اهتمام عدد من الباحثين بدراسة نواب الوية الموصل وبغداد والبصرة بيد أنهم لم يركزوا على اثر نواب الأقليات فيها بوصفهم كتلة مثلت السلطة التشريعية بناء على معايير مختلفة واهتمت بقضايا عجز الآخر عن مجاراتهم فيها فبات من الضروري وضع تلك الشريحة تحت مجهر البحث ودراستها بمنهج إحصائي يظهرالحقيقة أعلاه.

تبدأ الدراسة زمنيا بالمدة من ١٦/تموز/١٩٢٥م اذ افتتحت اولى المجالس النيابية في البلاد، وختمت في ٨/تموز/١٩٣٣م اذ حلت جلسات المجلس النيابي باجتماعه غير الاعتيادي قبل أن يفارق الملك فيصل الأول الحياة، فباتت العجلة النيابية تسير على رمال متحركة وبمكون ذي طبيعة مغايرة لنظيره ابان مدة الدراسة أعلاه، ولعل ما سبق اثر بشكل مباشر على نواب الأقليات فابعد بعضهم وقرب غيرهم لمقتضيات المناخ السائد آنذاك، وبالتالي ستنحصر الدراسة في ثلاث دورات انتخابية واجتماع واحد من الدورة الانتخابية الرابعة.

تألف البحث من هذه المقدمة ومحاور ثلاثة واستنتاجات، نبعت من مجموعة من التساؤلات ابرزها: ما معايير ترشيح نواب الأقليات للمجلس النيابي؟ كيف تعاملت الأقليات الدينية مع نتائج الانتخابات النيابية؟ ما مستويات نشاط نواب الأقليات في مناقشة اللوائح القانونية؟ وهل رجحت كفتهم في مجالات دون اخرى؟ ما اثرهم في

اللجان الدائمة لمجلس النواب؟ هل كانوا كتلة متماسكة يسند احدهم الاخر في مداخلاته؟ ام انعكست عبثية نظرائهم النواب عليهم؟ وعلى اية حال فان هذه التساؤلات وغيرها صاغت محاور الدراسة إذ تتبعنا في المحور الأول: حظوة الأقليات الدينية في الانتخابات النيابية ١٩٢٥-١٩٣٣م وتدرجنا فيه من حصتهم دستوريا الى تركيبتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وختمناه بمواقف الطوائف الدينية من الانتخابات وممثليهم تحت قبة المجلس النيابي، وتتبعنا في المحور الثاني: مواقف نواب الأقليات الاجتماعية والاقتصادية في المجلس النيابي فاستطعنا تمييز المنتخبين باصوات مكونهم من المختارين بطرق اخرى اعتمادا على احصاء مداخلاتهم بامانة علمية إذ ظل بعضهم حاضراً غائباً لا تستهويه اللوائح المعروضة في المجلس النيابي حتى وان كانت طائفته وشعبه بحاجة ماسة لها وصار بعضهم كالسكة المحماة عند عرض لوائح تمس ناخبيه، وعلى اية حال فان نواب الأقليات تميزوا عن نظرائهم نواب البلاد بحيثيات وصولهم الى قبة المجلس النيابي وهو امر ناقشناه بدقة لا مخلة ولا مملة في المبحث الثالث الذي حمل عنوان: مواقف نواب الأقليات تجاه القضايا السياسية والعسكرية، لنختتم الدراسة بخاتمة سعينا فيها إلى الابتعاد عن التكرار الممل فظهرت مقتضبة ومركزة.

قراءة في الأقليات الدينية العراقية ومواقفها من الانتخابات النيابية ١٩٢٥-١٩٣٣م

احتضنت البلاد خليطاً دينياً خلقته ظروف نشأة الأمة العراقية عبر التاريخ، وعلى أن الإسلام يعد الديانة الأكثر اعتناقاً من أهل البلاد، بيد أن معتنقي الدين المسيحي واليهودي ظلوا يشكلون نسبة لا بأس بها إذا ما قيست وفقاً لمناطق تركزهم في البلاد، الأمر الذي دفع صانعي أول قانون أساسي في البلاد، للاهتمام بهذه الشريحة دون غيرها من الأقليات الدينية مثل الايزيدية(١) والصابئة(٢) إذ ظل هؤلاء محرومين من تمثيل خاص في المجلس النيابي ويبدو بان ذلك نابع من قلة تأثير هذه الطوائف، وانغلاقها على نفسها مقارنة بالمسيح واليهود، وانخفاض نسبهم السكانية إذ لم تتجاوز في احسن الحالات ٠.٨٪ للايزيديين والشبك (وهم طائفة محسوبة على المسلمين) و٠.٢٪ للصابئة(٣).

اوجب القانون الأساسي العراقي في مادته السابعة والثلاثين تمثيل الأقليات المسيحية واليهودية في مجلس النواب العراقي(٤)، ليقدم قانون انتخاب النواب لعام ١٩٢٤م في مادته السادسة وصفاً دقيقاً لأعداد النواب في كل لواء إذ جعلها تعتمد على عدد الذكور فيه بنسبة نائب واحد لكل عشرين الف نسمة من الذكور، اما الأقليات الدينية فحصر تمثيلها في ألوية ثلاث هي الموصل وبغداد والبصرة لانتماء نسبة كبيرة من سكانها إلى الطوائف الدينية أعلاه(٥)، وبالتالي فان تمثيل يهود كركوك في المجلس التأسيسي غاب مع افتتاح اول مجلس نيابي في البلاد كما قلصت مقاعد يهود الموصل إلى مقعد واحد بعدما كانت مقعدان(٦)، إذ خصت الموصل بمقعدين نيابيين للمسيحيين واخر لليهود ومنحت بغداد مقعدين لليهود ومقعد للمسيح وحضيت البصرة بمقعد للمسيح ومثله لليهود على ان لا يؤثر هذا العدد على المقاعد النيابية المخصصة لكل لواء(٧)، بمعنى أن نواب الأقليات يتنافسون فيما بينهم على المقاعد المخصصة لهم كلاً في طائفته فلا يفوز النائب اليهودي على حساب المسيحي والعكس صحيح كما لا يجوز ان يستحوذ المرشحين الآخرين على مقعد مخصص للأقليات حتى وان حازوا على أصوات أكثر(٨).

جلس على كرسي النيابة عن الأقليات الدينية خلال مدة الدراسة تسع نواب يهود(٩) ومثلهم مسيح، وبنظرة سريعة للجدول رقم ((١)) يتضح ان اغلب نواب الأقليات الدينية اعتادوا على تمثيل مكوناتهم تحت قبة المجلس النيابي، إذ انتخب رؤوف اللوس في كل الدورات الانتخابية التي تندرج ضمن مدة الدراسة، ومثل اغلبهم مكونه في مناسبتين وثلاث، ولعل ما سبق يشير إلى ميل السلطة لشخصيات بعينها دون الالتفات إلى ما سواها، ولاسيما اذا استبعدنا احتمالية تمسك المواطنين اليهود والمسيح بهؤلاء النواب نظراً للطريقة التي أديرت فيها الانتخابات النيابية في البلاد(١٠)، والتي دعت البلاط الملكي إلى التفاخر بإجراء انتخابات عام ١٩٣٢م في مناخ هادئ وساكن وغير مسبوق منذ بدء الانتخابات النيابية على حد وصفه(١١)، ولعلنا سنلمس جليا ابتعاد نواب الأقليات عن المعارضة وميلهم إلى تأييد السلطة، ولاسيما وانهم وصلوا إلى مقاعدهم بفضلها، إذ اضطرت الأخيرة إلى تزوير إرادة الاغلبية في الموصل، لترجيح كفة مرشحهم اليهودي فيها على حساب اخوته في الدين تحقيقاً لرغبة ملكية(١٢)، من جانب

اخر انتمى نواب الأقليات في مدة الدراسة إلى مستوى ثقافي واقتصادي متقارب إذ اتقن اغلبهم لغات عدة، واشتغل معظمهم في أعمال تجارية ومصرفية شتى وكما في الجدول الاتي:

جدول رقم ((١))

نواب الأقليات الدينية وخلفياتهم الثقافية والاقتصادية والسياسية١٩٢٥-١٩٣٣م(١٣)

اسم النائب	ديانته ولادته	اللواء	الدورة الانتخابية	خلفيته الثقافية	مستواه الاقتصادي	ميوله السياسية
اسحق افرايم	بغداد يهودي ١٨٧٣	موصل	الاولى والثالثة	متعلم	تاجر	مستقل
روبين سوميخ	بغداد ١٨٧٤م يهودي	بصرة	الاولى والثانية والرابعة	يتقن لغات عدة	تاجر	مستقل
نعيم زلخة	بغداد١٨٧٩م يهودي	بغداد	الاولى والثانية	حقوقي استاذ جامعي	موظف	مستقل
سليمان غزالة	بغداد١٨٥٣م مسيحي	بصرة	الأولى	طبيب واديب	موظف	مستقل
ساسون حسقيل	بغداد١٨٦٠م يهودي	بغداد	الاولى والثانية والثالثة	تعليم اكديمي يتقن لغات عدة	مصرفي وزير	مستقل
يوسف غنيمة	بغداد١٨٨٥م مسيحي	بغداد	الاولى والثانية	معلم يتقن لغات عدة	تاجر مصرفي	مستقل
رؤوف اللومن	الموصل١٨٨٣م مسيحي	موصل	الاولى والثانية والثالثة والرابعة	متعلم	تاجر	مستقل
يوسف خياط	الموصل١٨٧٥م مسيحي	موصل	الاولى الثانية الثالثة	تعليم ديني	تاجر	مستقل
ساسون سيمح	الموصل١٨٩٣م يهودي	موصل	الثانية الرابعة	تعليم ديني	وجيه	مستقل
عبد النبي مير معلم	البصرة١٨٧٢م يهودي	بصرة	الثانية	متعلم يتقن اللغة التركية	موظف	مستقل
يوسف عبد الاحد	البصرة مسيحي	البصرة	الثانية والثالثة	متعلم	ملاك وجيه	مستقل ومقرب لبريطانيا
روبين بطاط	بغداد ١٨٨٨م يهودي	بغداد	الثانية	قاضي	موظف حكومي	مستقل
ابراهيم حبيم	بغداد١٨٧٦م يهودي	بغداد	الثالثة الرابعة	اديب	وجيه مصرفي	مستقل
يوسف سركيس	بغداد١٨٨٤م مسيحي	بصرة	الرابعة	متعلم يتقن لغات عدة	ملاك	مستقل
يوسف حبيب اوشي	بغداد١٨٧٥م مسيحي	بغداد	الرابعة	تعليم اولي	تاجر وموظف	مستقل
يهودا زلوف	بغداد١٨٥٨م يهودي	بغداد	الرابعة	متعلم يتقن لغات عدة	تاجر	مستقل ومقرب لبريطانيا
سليم حسون	موصل١٨٧٣م مسيحي	موصل	الرابعة	معلم صحفي	موظف	مستقل

التزمت الحكومات المتعاقبة في تطبيق ما ورد في الدستور من حصة للأقليات، فبقت حصتهم دون زيادة او نقصان خلال مدة البحث، لكن بعض الحكومات اخطأت في

تطبيق بنود قانونية انعكس اثرها على حصة نواب الأقليات الدستورية، اذ نصت المادة الخامسة عشرة من النظام الداخلي لمجلس النواب على ان "قبول النائب لوظيفة يعتبر استقالة مقبولة"(١٤)، فاضحى تعيين يوسف غنيمة وزيراً للمالية في حكومة عبد المحسن السعدون الثالثة (١٤كانون الثاني١٩٢٨-٢٨نيسان١٩٢٩)(١٥) مبررا لإفقاده صفته النيابية، وظل مقعده شاغراً حتى استقالة حكومة السعدون الثالثة، إذ عاد ليمارس مهامه النيابية مرة اخرى وبالرغم من عدم وجود نص في النظام الداخلي يلزم المجلس النيابي باشغال مقعد النائب في الحالة أعلاه، الا ان الدستور نص على حصة ثابتة للأقليات الدينية وبالتالي فان رئاسة المجلس النيابي وقعت في اشكال دستوري بمراعاتها للنظام الداخلي.

شكل نواب الاقليات نسبة قدرها٩,٠٩ ٪ مقارنة بأعداد نواب البلاد في عهد الملك فيصل الأول والتي بلغت ٨٨ نائباً(١٦)، وهي نسبة لا بأس بها إذا ما شملت كل الطوائف المسيحية واليهودية، بيد ان الواقع عكس صورة اخرى إذ انحسر تمثيل الأقليات في طوائف دينية دون اخرى، فتظلم اغلبهم سيما طائفة السريان الأرثوذكس في الموصل اذ واضبوا على ارسال برقيات الى الملك فيصل في كل انتخابات نيابية ولعل ابرزها تلك التي ارسلت عقب انتخابات عام ١٩٣٠م اذ انتقد رئيس الطائفة عدم ترشيح من يمثل طائفته في قبة المجلس النيابي واستغرب من ترشيح ممثلين للمسيح يذهبون الى دول أجنبية وللفاتيكان لطلب الحماية والدعم في وقت تزخر طائفة السريان الأرثوذكس بالممتلكين لسلاح الوطنية والثقافة(١٧)، ونظر لفيف من مثقفي الطائفة للمسألة من وجه اخر اذ انتقدوا سياسة الحكومة في تحجيم الاقليات بمقاعد نيابية محدودة وعدوها استحقارا لهم اذ ورد في احدى تظلماتهم ما نصه:

كيف يمكن لأبناء بيت واحد ولب واحد أن ينقسموا إلى أقلية أو أكثرية ...نستنشق من هواء البلاد بقدر ما تستنشق الأكثرية وننال من العطف من رجال حكومة جلالتكم بقدر ما تنال الأكثرية وسنحصل على حصة من ارض هذه البلاد بعد مماتنا بقدر ما تحصل عليه الأكثرية ... وإننا ننتظر باشتياق إلى ذلك اليوم المبهج يوم تمحى كلمة الأقليات من الدستور العراقي الذي كفل حقوق رعاياكم على السواء"(١٨)

ولعل استياء الأقليات الدينية في الموصل من الانتخابات النيابية وما أسفرت عنه لم يقتصر على الطائفة السريانية الأرثوذكسية، إذ بعث وجهاء اليهود برقية مشابهة إلى

الملك يرشحون فيها شخصية يهودية نائباً عنهم دون سواها، بإشارة إلى أن من انتخب لا يمثلهم فعلياً(١٩)، ويبدو بان السلطة مهدت المناخ العام حتى يتقبل الشعب إجراءاتها عامة ونتائج انتخاباتها خاصة، اذ سنت سنة سيئة بتقديم رواتب شهرية إلى رؤساء الطوائف والشيوخ المتنفذين ولعل ما فعلته الحكومة رسم خطاً اسوداً سارت عليه حكومات لاحقة(٢٠) وطبقته أطيافاً شعبيةً دفعاً بالتي هي أحسن(٢١)، وعلى أية حال فان الحكومة خصصت رواتب لرؤساء الطوائف المسيحية واليهودية ومعظمهم ممن لم يمثلهم احد في قبة المجلس النيابي إذ بلغ ما يصرف عليهم ما قدره ١٤٠٠ روبية ثمناً لسكوتهم وقبولهم(٢٢)، في وقت ظهروا فيه بمظهر الحامين والمدافعين عن أتباعهم(٢٣).

مواقفهم تجاه القضايا الاجتماعية والاقتصادية ١٩٢٥-١٩٣٢م

ناقش المجلس النيابي لوائح اجتماعية واقتصادية هامة ابان مدة الدراسة ولعل نواب الأقليات استثمروا تلك المناسبة لإنضاج اللوائح المطروحة حتى بلغت مداخلاتهم خمسمائة وسبع وسبعون مداخلة، ويتضح من الشكل رقم ((١)) أن مداخلات نواب الأقليات بلغت أقصاها في الدورة الانتخابية الأولى لطول عمرها وتركيبة النواب فيها واندفاعهم لإثبات الذات ونفع المجتمع وتدعيم الاقتصاد في أولى التجارب التشريعية، لان ما سبقها ظل مقيداً بمفاصلٍ دستوريةٍ وقانونيةٍ تأطره، ويبدو بان نشاطهم ظل مرتفعاً نسبياً في الدورة الانتخابية الرابعة بالرغم من انخفاضها الظاهر في أعلاه، لأننا سلطنا الأضواء على اجتماع واحد من عمرها لتصل مداخلاتهم إلى

شكل رقم ((١))

مستويات نشاط نواب الأقليات في مناقشة القضايا الاجتماعية والاقتصادية(٢٤)

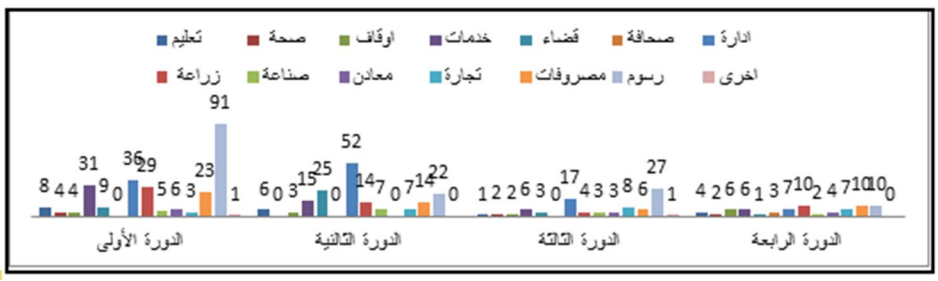

مستوى مقارب للدورة الانتخابية الثالثة التي وضعت تحت مجهر البحث بعمومها، ويبدو بان طبيعة اللوائح المعروضة على طاولة البحث في مجلس النواب ابان مدة البحث توافقت مع خلفيات نواب الأقليات المهنية فازدادت مداخلاتهم في قضايا الرسوم والإدارة والمصروفات سيما وان هذه الميادين ظلت تدار بعقولهم وبسواعد اخوتهم في الدين سيما اليهود(٢٥)، الذين وصفهم يوسف غنيمة في مؤلفه بانهم يتعاطون كل المهن ذات الربح السريع ويبتعدون عن اعمال التأليف والكتابة لأنها "كاسدةٌ في الديار" وبالتالي فهم يطبقون المثل القائل "عش اولاً ثم تفلسف"(٢٦) وبالرغم مما سبق ظلت مداخلاتهم مرتفعة نسبياً في مجالات التعليم والصحافة لكنها لا ترتقي إلى مداخلاتهم فيما برعوا فيه مهنياً.

اتصفت مداخلات نواب الأقليات في القضايا الاجتماعية والاقتصادية بالجرأة والعمق في وقت ظلت فيه آراء اغلب نواب البلاد مأفونة لما حملته من مداهنة وسطحية، إذ انتقد يوسف غنيمة سياسة الحكومة التعليمية واتهم القائمين عليها بعدم اهتمامهم بالمعارف وافتقار البلاد لغاية واضحة في امر المعارف "فالشعور الحكومي هو الذي ينهض بالمعارف قبل المال" وبين بان المدارس تستوعب الف طفل سنويا في وقت وصل عدد الاطفال المؤهلين للدراسة سنياً إلى خمسمائة الف طفل وبالتالي "نحتاج إلى خمسمائة عام حتى نستوعب العدد فمن يضمن بقاء بلادنا الضعيفة خمسمائة عام في ظل التطور الذي يشهده العالم"(٢٧)، وأكد سليمان غزالة في المجال ذاته على ضرورة الاهتمام بمدارس الصنائع(٢٨) ، وطالب بانتشال أطفال الشوارع وتعليمهم الصنائع التي تغنيهم عن حرج السؤال في المستقبل واقترح حذف مادة الرياضة من الدراسة وإبدالها بدرس الصناعة واستشهد بالملك فيصل الذي أرسل ابنه غازي لدراسة النجارة في بريطانيا(٢٩)، وعلى اية حال فان ملاحظات نواب الأقليات لتتبع مسيرة التعليم في البلاد اتصفت بالعمق والشمولية مقارنة بنواب البلاد ويبدو بان ذلك نابع من خبرتهم وسبقهم في هذا المجال(٣٠)، اما في المجال الصحي عد النائب غزالة الصحة محركاً أساسياً للبلد "فلا علم ولا عمل الا بصحة جيدة"، وانتقد ما رسخ في ذهن العامة من أفكار أهمها أن الشاب المريض يتزوج ظناً منه بان مرضه سينتقل إلى زوجته ويشفى وعد تلك التصورات وسيلة لخلق مجتمع مريض بالكامل، وانتقد ميل الحكومة إلى

الاعتماد على أطباء أجانب واغلبهم غير مهيئين من الناحية العلمية للممارسة المهنة، كما انتقد نظام الابتعاث الذي تعتمده الحكومة دون قيود على الطلبة، ولعل يوسف غنيمة اكد ما اشار له زميله غزالة بان نقص الثقافة الصحية لدى المواطنين يساعد في تفشي الأمراض(٣١)، واشترك مع زميله في انتقاد الحكومة والاعتماد على خبرات إدارية أجنبية دون المستوى إذ عبر عن استيائه من الاعتماد على موظفين هنود في الإدارة والبلاد تزخر بأفضل منهم(٣٢)، وعلى اية حال فان تخبط الحكومات وإجراءاتها غير المدروسة بددت ثروة البلاد فباتت تلجأ إلى تخفيض رواتب الموظفين سيما المتقاعدين منهم في كل أزمة مالية تواجهها، مما دفع يوسف الخياط إلى مطالبة الحكومة بعدم هدر الأموال الطائلة على مسائل كمالية وترك المشاريع الخدمية المهمة بالنسبة للشعب لان المواطن الذي يدفع الضرائب ويحترم قوانين البلد ويمتثل لها من حقه أن يلمس خدمات على ارض الواقع(٣٣)، واستهجن إبراهيم حييم إجراءات الحكومة، وذكر ممثليها في المجلس بأنهم خفضوا رواتب المتقاعدين عام ١٩٢٢م وادعوا بانه تخفيض وقتي يزول بزوال المسبب إلا أنهم كرروا إجرائهم السابق في عام١٩٢٦م حتى وصل التخفيض إلى ثمان وثلاثين بالمائة على الرغم من استقرار الأسعار، وطالبهم بإيجاد معالجات للازمات المالية غير التطاول على قوت الموظفين ليتمكنوا من مواجهة ظروف المعيشة الصعبة قبل أن يتحولوا من "الاستجداء إلى الارتشاء"، واستغرب من ميل الحكومة إلى مساعدة الدول العربية المنكوبة بفرض استقطاعات على الموظفين بتلك العناوين(٣٤)، ويبدو بان الشعب عامة وموظفي البلاد خاصة كتب عليهم تجرع أخطاء ساستهم دون مشاركتهم في ترفهم، مما دفع الساسة إلى الالتفات لأوامر سادتهم البريطانيين بعدم شمول الموظفين الأجانب بالتخفيض واقتصارها على الموظفين المحليين(٣٥).

ناقش نواب الأقليات اللوائح المعروضة تحت قبة المجلس النيابي بعقلية راجحة وسريرة صالحة مكنتهم من لمس قضايا حساسة في نظر الحكومة والمجتمع، إذ انتقد نعيم زلخة ضعف الدستور والقوانين المتاحة في تحقيق العدل وتطوير البلاد "لان الأحكام تتغير بتبديل الأزمان"(٣٦)، وعلى اية حال فان زلخة وزملائه من نواب الاقليات سعوا ضمن اطار عمل النخبة القانونية في البلاد لتحقيق ما سبق سواء في داخل المجلس النيابي وخارجه وبالقفز على كثير من اغلال المجتمع الحمراء وفي مقدمتها عقليته القبلية(٣٧) وفي ظل مطالبة نائب الموصل ابراهيم كمال بمنح المرأة حريتها اجاب سليمان غزالة بان

المرأة غير مهيأة لفهم حريتها بالأسلوب الحضاري الذي نعرفه وعلينا ان نعلمها أولاً ثم نمنحها حريتها(٣٨)، كما ندد النائب سليم حسون بقانون دعاوى العشائر وطالب بإلغائه لأنه يجيز "قتل الأب لابنه والابن لأبيه وقتل الأخ أخيه فتتقول العالم عنا بأننا لا نمشي على الأصول الدستورية"(٣٩).

تفاوت نشاط نواب الأقليات في مناقشة القضايا الاجتماعية والاقتصادية في مجلس النواب فمنهم من لم تفرغ لائحة من إسهاماته وملاحظاته ومنهم من ظل غائباً بفكره حاضراً بجسده لا تستهويه المناقشات والمساجلات ولا تثيره حاجات الأمة وتطلعاتها، فالجدول رقم ((٢)) يؤكد ما سبق فبلغت مداخلات النواب ساسون حسقيل وابراهيم حييم ويوسف غنيمة مستوى مرتفع بالرغم من أن الاخير لم ينتظم في حضور جلسات المجلس الا في الدورة الأولى إذ انشغل في الدورة الانتخابية الثانية بمنصبه التنفيذي كما اشرنا سابقاً، بالمقابل لم يشترك بعض النواب مثل رؤوف اللوس الذي مثل الأقليات في اربع دورات انتخابية حتى في مداخلة واحدة وهو امر ينطبق على روبين سوميخ وساسون سيمح ويوسف حبيب ويهودا زلوف، واكتفى نواب اخرون وهم روبين بطاط وعبد النبي مير ويوسف سركيس بمداخلات خجولة تعد باصابع اليد الواحدة وهو أمر يدع للاستغراب.

جدول رقم (٢)

مداخلات نواب الأقليات في القضايا الاجتماعية والاقتصادية(٤٠)

اسم النائب	الدورات	تعليم	صحة	أوقاف	خدمات	قضاء	صحافة	إدارة	زراعة	صناعة	معادن	تجارة	مصروفات	رسوم	أخرى	المجموع
يوسف غنيمة	الأولى	٥	٢	٢	٢٢	٢		١١	٢١	٣	٣	٣	١٥	٥٧		١٧٧
	الثانية	-			٣			٩	٦	٢				١١		
ساسون حسقيل	الأولى	-		٣	٤	١		٨	٣		٢		٨	١٧		١٦٤
	الثانية	٥		٣	٩	١٣		٣١	٢	٥		٣	٩	٧		
	الثالثة	-	١		٥	١		٢	١	٢	١	٦		١٢		
يوسف الخياط	الأولى	٢			٣			٢	٢	١	١			٩		٣٧
	الثانية	١			٣			٢	٢			٢	١	٣		
	الثالثة			١				١							١	
سليمان غزالة	الأولى	١	٢		٢			٥	٢	١				٣	١	١٧
نعيم زلخة	الأولى					٦		١٠	١					٥		٤٧
	الثانية					١٠		٩				٢	٤			
روبين بطاط	الثانية					١		١	١					١		٤
عبد النبي مير	الثانية					١			٣							٤
ابراهيم حييم	الثالثة	١	١		١	٢		١٤	٣	١	٢	٢	٦	١٥		٩٨
	الرابعة	٢	١	٦	٤		١	٧	٤	١	٣	٤	٩	٨		
سليم حسون	الرابعة	٢	١		٢	١	٢		٥	١	١	٣	١	٢		٢١
يوسف سركيس	الرابعة								١							١

أسهم نواب الأقليات في اللجان الدائمة في مجلس النواب وأضحى اغلبهم رؤساء ومقررين واعضاء في اللجان المعنية بالشؤون الاجتماعية والاقتصادية، فالجدول رقم ((٣)) يشير إلى ان نواب الاقليات ظلوا حجر زاوية في اللجان الدائمة التي يشكلها مجلس النواب وفقاً لنظامه الداخلي(٤١)، سيما وان بعضهم كانوا رؤساء ومقررين للجان التي مثلوها وهو أمر بديهي لان اغلبها مناظرة لخلفياتهم الثقافية والمهنية ولعل المتفحص للجدول أدناه يستنتج أن اغلب نواب الأقليات كانوا أعضاء في اللجان الاقتصادية إذ تراوح عددهم في الدورات الانتخابية خلال مدة البحث بين ثلاثة إلى خمسة أعضاء في كل دورة انتخابية، ناهيك عن استحواذ ساسون حسقيل على رئاستها في ثلاث دورات متعاقبة، ومن جانب آخر غاب تمثيلهم في لجنة تدقيق حسابات الحكومة ولجنة المعارف إذ اقتصر تمثيلهم على الدورة الانتخابية الأولى، وعلى اية حال فان كفاءتهم وخبرتهم حتمت على شعبهم الانتخابية ترشيحهم إلى عضوية اكثر من لجنة واحدة ولعل ما يدعو للاستغراب غياب شخصيات إدارية وحقوقية منهم عن تمثيل لجنة الإدارة والسياسة مثل ساسون حسقيل ونعيم زلخة وعبد النبي مير وابراهيم حييم وسليم حسون ويبدو بان ما نص عليه النظام الداخلي في مادته الثالثة والعشرون من عدم السماح للنواب بتمثيل أكثر من لجنتين في ان واحد فرضت عليهم الاكتفاء بغيرها(٤٢).

جدول رقم((٣))

عضوية نواب الأقليات في اللجان الدائمة لمجلس النواب(٤٣)

الدورة الانتخابية	لجنة المراجعات والعرائض	اللجنة العسكرية	لجنة الإدارة والسياسة	اللجنة الحقوقية	اللجنة الاقتصادية	اللجنة المالية	لجنة المعارف	لجنة تدقيق الحسابات الحكومية
الاولى	يوسف غنيمة يوسف خياط	روبين سوميخ	اسحق افرايم	ساسون حسقيل رؤوف اللوس نعيم زلخة	ساسون رئيسا ويوسف غنيمة مقررا ورؤوف اللوس	يوسف غنيمة مقررا	يوسف الخياط	لا يوجد
الثانية	عبد النبي مير معلم مقررا	لا يوجد	رؤوف اللوس	ساسون حسقيل رئيسا نعيم زلخة	ساسون حسقل رئيسا ورؤوف اللوس وساسون سيمح ويوسف عبد الاحد وعبد النبي مير	يوسف خياط	لا يوجد	لا يوجد
الثالثة	لا يوجد	لا يوجد	يوسف خياط رؤوف اللوس	ابراهيم حييم يوسف خياط	ساسون حسقيل رئيسا واسحق افرايم وروبين سوميخ ويوسف عيد الاحد	ابراهيم حييم	لا يوجد	لا يوجد
الرابعة	لا يوجد	سليم حسون ورؤوف اللوس	يهودا زلوف	يوسف حبيب اوفي	ساسون سيمح وروبين سوميخ ويوسف سركيس	ابراهيم حييم مقررا يوسف حبيب سليم حسون	لا يوجد	لا يوجد

- مواقفهم تجاه القضايا السياسية والعسكرية ١٩٢٥-١٩٣٣م

عرف نواب الأقليات بوصفهم شخصيات امتلكت وجاهة في الفئة التي مثلتها وعقلية اقتصادية وادراية في البيئة التي انتجتها، ولم يحظوا بذات الوصف على الصعيد السياسي والحزبي، إذ لم يكن شغلهم الشاغل، فعزف نواب الأقليات عن الانضواء في احزاب سياسية ولم يحسبوا على كتلة سياسية ابان مدة البحث بقدر التصاق أسمائهم بشخص الملك فيصل الأول لان الاخير ركز على اسماء بعينها ولعل تلك الاسماء وعت الحقيقة الكامنة وركزت على شؤون لا يضجر ويسهد طرحها ليل من أوصلهم(٤٤) فكانت مداخلاتهم السياسية والعسكرية ومعارضتهم لا تتناغم مع ما ساد في الأوساط النيابية من مفاهيم واطروحات حول تلك المجالات فالشكل أدناه يشير إلى ان مداخلات نواب الأقليات شحت في المجالات السياسية والعسكرية عموما ولم تتجاوز ست وأربعون

شكل رقم (٢)

مستويات نشاط نواب الأقليات في مناقشة القضايا السياسية والعسكرية (٤٥)

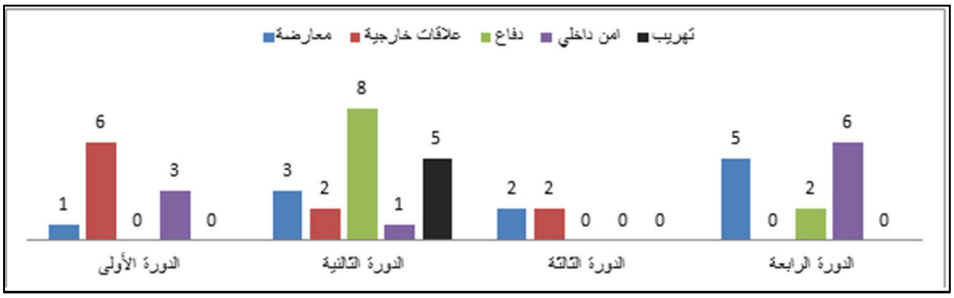

مداخلة وهو امر خاضع لطبيعتهم وميولهم المهنية وانشغال الحكومة في إنضاج مجتمع واقتصاد دولتهم الفتية ابان مدة الدراسة، وعلى اية حال فان مداخلات نواب الأقليات في المجال أعلاه ارتفعت في الدورة الانتخابية الثانية نتيجة لطرح لائحة قانون التقاعد العسكري وما شهدته من مداخلات خرجت من الطابع الاداري إلى العسكري البحت، ويتضح من أعلاه أن نواب الأقليات لم يرتدوا جلباب المعارضة للحكومة الا في مناسبات قليلة، بيد انهم فهموا دون غيرهم معنى المعارضة البرلمانية الحقيقي القائم على تصحيح الاعوجاج لا العكس، إذ لم يخالف يوسف خياط كل لوائح الحكومة كما فعل اغلب نواب المعارضة الآخرين، فتراه يؤيدها تارة ويعترض عليها في أخرى(٤٦) وهو

امر يظهر جليا في معاينة الجدول رقم ((٤))، إذ ينشط في هذا الصدد ساسون حسقيل ويوسف خياط وسليم حسون وابراهيم حييم الذي انتقد سياسة الحكومة في تسويف مطالب النواب بالإصلاح والاعمار، إذ ظلت تدعي "بانها مشاريع حيوية وضرورية ولكن لا توجد دراهم لإتمامها"(٤٧)، ويبدو بان ساسة البلاد جعلوا من النتيجة سبباً وتناسوا بأن سطحيتهم وجهلهم كانت مسببات لشحة الدراهم على حد وصفهم، فصار مثلهم كمثل الذي يصدق كذبته بالتكرار، ويعد حججه منطقية ومبرراته جامعة مانعة بالإصرار، حتى صاروا يثبون على الدستور فيفسرونه بما تشتهي أنفسهم، إذ استهجن ابراهيم حييم سعي الحكومات إلى تحقيق غاياتها السياسية حتى وان تجاوزت على احكام القانون الاساسي واستشهد بقانون الدعايات المضرة الذي اقر في عهد الوزارة السعيدية الثانية (١٩تشرين الاول١٩٣١-٢٨تشرين الاول١٩٣٢م) ووافق عليه النواب، لتعتبره وزارة رشيد عالي الكيلاني الاولى(٢٠اذار١٩٣٣-٩ايلول١٩٣٣م)(٤٨) مخالفا للدستور، فأعدت لائحة قانونية بالغائه وطالبت المجلس بالتصويت عليها، فطالب النائب إبراهيم حييم باتخاذ إجراءات حاسمة تجاه الحكومة التي خالفت الدستور(٤٩)، ولعل ما أشار له النائب يعكس المناخ الذي مررت فيه اللوائح القانونية والذي سادته عوامل المحاباة والخوف من الحكومة، إذ ظل النواب يصوتون لصالح لوائحها دون مواءمتها للدستور، لجهلهم بالدستور او تلافياً لحنق الحكومة التي أوصلتهم إلى كرسي النيابة بعد توقيعهم لتعهدات خطية بعدم مخالفتها، ولعل هذا المناخ ظل ملتصقا في المجالس النيابية التي تبنى بأسس وقواعد شكلية لا يطبق منها الا ما يخدم مصالحهم وما يزيد من قتر ناخبيهم(٥٠)، وهو ما أكده النائب عن الأقليات سليم حسون(٥١)، إذ لم تشذ الأقليات بطريقة وصولها إلى كرسي النيابة بل ركب اغلبهم ذات الموج الذي ركبه اقرانهم نواب البلاد(٥٢)، ولا ننسى أن مطالبة النواب بمعاقبة حكومة نوري السعيد الثانية لمخالفتها للدستور،ظ لم تكن لغيرتهم على دستورهم بقدر ما كان إرضاء لخصوم نوري السعيد الذين جلسوا على سدة الحكم(٥٣)، وبالرغم من انخفاض مستوى المعارضة لدى نواب البلاد عامة ونواب الأقليات سيما في الدورة الانتخابية الثالثة، وتأرجحهم بين المعارضة والتأييد(٥٤) غير أنها سببت انزعاجا دائما لممثلي الحكومة وهو أمر منطقي نظراً لما امتلكه اغلبهم من مكنون بلاغي، يجعله يحسن اختيار العبارة التي تؤثر بالمتلقي ويأتي في

مقدمة هؤلاء سليم حسون، إذ أثارت مداخلاته وزير الداخلية حكمت سليمان الذي ادعى بأنه لا يضجر من مداخلات النواب واعتراضهم بيد أن حسون اتهمه بقطع كلامه مردداً "تتكلمون كثيرا والكلام شئ والعمل شئ آخر"(٥٥)، ويبدو بان رد الوزير السابق عبر عن حقيقتين الأولى: أن مداخلات بعض النواب لم تستند إلى قراءة واقعية لمجريات الأمور والثانية: ايمان السلطة التنفيذية بان لوائحهم ستقر بالرغم من رفض الكتل المعارضة لها سيما وأنها تملك شريحة تؤيدها باستمرار.

جدول رقم (٤)

مداخلات نواب الأقليات في القضايا السياسية والعسكرية(٥٦)

اسم النائب	الدورات	معارضة	علاقات خارجية	دفاع	امن داخلي	تهريب	المجموع
يوسف غنيمة	الاولى		٢		٢		٤
	الثانية						
ساسون حسقيل	الاولى		١				١٦
	الثانية	٢	٢	٧		٢	
	الثالثة	١	١				
يوسف الخياط	الاولى	١					٤
	الثانية	١				١	
	الثالثة	١					
نعيم زلخة	الاولى		٣		١		٦
	الثانية					٢	
روبين بطاط	الثانية			١			١
عبد النبي مير	الثانية				١		١
ابراهيم حييم	الثالثة		١				٩
	الرابعة	٢		١	٥		
سليم حسون	الرابعة	٣		١	١		٥
المجموع		١١	١٠	١٠	١٠	٥	٤٦

ركز نواب الأقليات في مداخلاتهم العسكرية على عمل الدوائر الامنية في البلاد، إذ بين يوسف غنيمة اهمية دائرة التحقيق الجنائي في كشف الجرائم، ودعا الحكومة إلى ارسال متدربين إلى الدول الغربية لاتقان هذا الفن، واشار إلى قلة اعداد الشرطة إذ شكلوا ما نسبته شرطي واحد لكل خمسمائة واثنان من المواطنين في حين تزيد اعداد الشرطة في مصر إلى ما نسبته شرطي واحد لكل ثلثمائة وثلاث وثلاثون مواطن وعده نقصاً واضحاً لان سكان العراق يتباعدون مقارنة بنظرائهم في مصر إذ يعيشون في منشآت جماعية(٥٧)، وانتقد نعيم زلخة لائحة انحصار الملح وعدها مبنية على "أسس غريبة وشاذة وغير مستندة على منفعة الأهالي"، إذ لا توجد معايير حقيقية تحقق العدالة

بين المدعي او المدعى عليه بجرم التهريب فاللائحة لا تمكن الشرطي من التصرف مع المهرب وتحصر عمله برفع الحالة إلى القاضي والأخير يبت بالحكم، ويتساءل النائب كيف يستطيع الشرطي تشخيص الجرم؟ وتسجيل صفات السيارة التي نقلت البضاعة المهربة؟ وهي بدون أنوار او رقم في بعض الأحيان وإذا نقل الشرطي تفاصيل عملية تهريب، كيف يدافع المدعى عليه عن نفسه؟ "هل يطلب شهادة الركاب معه مثلا"(٥٨) ولعل ما سبق من أطروحات عبرت عن حقيقتين الأولى: اعتماد الحكومات العراقية على استنساخ قوانين نجحت في بلدان اخرى لمراعات واضعيها ظروف البلاد واحتياجات العباد، وسعيهم لتعميمها على مناخ عراقي مغاير دون تعديلات او تشذيبات، والثانية: تمسكهم بتلك القوانين بالرغم من الاشكاليات التي تحملها قبل اقرارها، وتمييع تساؤلات النواب ومؤاخذاتهم كما حدث مع نعيم زلخة .

الخاتمة

خلصنا من خلال بحثنا إلى نتائج عدة وهي:

١. شكل نواب الاقليات كتلة غير ظاهرة للعيان إذ دعم بعضهم الاخر في اطروحاته وفي مناسبات عدة سيما يوسف غنيمة وساسون حسقيل إذ ما انفك يؤيد احدهما طرح الاخر وهو ما يعبر عن تناظر امزجتهم ويؤكد صحة ما ذكرناه أعلاه حول معايير اختيارهم.
٢. ارتبط وجود نواب الأقليات في المجلس النيابي بالبلاط الملكي لا رئاسة مجلس الوزراء كما حصل مع اغلب نواب البلاد إذ اعتمد تمثيلهم لمكوناتهم على صوت الملك لا غيره ولعل ما سبق خلق اشراقات عدة اهمها ضعف حسهم الطائفي وارتفاع نظيره الوطني مما دفع مكوناتهم الدينية تعترض على ترشيحهم وانتخابهم وترشح غيرهم دون جدوى.
٣. بلغت مداخلات نواب الأقليات ستمائة وثلاث وعشرون مداخلة توزعت على ثلاث دورات انتخابية واجتماع واحد وهي نسبة مرتفعة تفوق مستويات نشاط شرائح نيابية اخرى ولعل شريحة النواب العشائريين تأتي في مقدمتها إذ على الرغم

من كثرة مقاعدهم بيد أن نشاطهم ظل ضعيفا مقارنة بشريحة امتلكت ثمانية مقاعد في كل دورة انتخابية.

٤. نوعية اللوائح المناقشة في المجلس يقابلها خلفيات نواب الأقليات الاجتماعية والاقتصادية المتناظرة القت بظلالها على مداخلات نواب الأقليات فرجحت اسهاماتهم في تنضيج اللوائح الاجتماعية والاقتصادية على نظيرتها السياسية والعسكرية.

٥. ان اشتراك نواب الاقليات الفعال في اللجان الدائمة حولهم في بعض الاحيان إلى مدافعين شرسين عنها لان اغلب تلك اللوائح نضجت وقومت بارائهم المبثوثة في اجتماعات اللجان الدائمة وبات اثرهم ابان وضعها على طاولة البحث تحت قبة المجلس النيابي ينحسر في الدفاع عن وجهات نظرهم التي انضجتها.

ملخص البحث

اعتمد وصول نواب الأقليات في عهد الملك فيصل الأول إلى قبة المجلس النيابي على مدى قربهم من البلاط الملكي ولان الدستور حدد لهم مقاعد ثمانية في كل دورة انتخابية اصبح تواجدهم امرا مفروغا منه، وامتاز هؤلاء بمستوياتهم الثقافية العالية وانحدارهم من اسر عريقة امتهنت العمل التجاري ولعل ما سبق انعكس على تلاحمهم داخل المجلس النيابي وتوحد أطروحاتهم بنسبة كبيرة، وخلال المدة ١٩٢٥-١٩٣٣م نضّج نواب الأقليات لوائح قانونية عدة بناء على مشاركاتهم الفاعلة في اللجان الدائمة في مجلس النواب مما انعكس بايجابية على تطوير واقع البلاد لان اللوائح السابقة صارت قوانين نهضت البلاد بها، ونظرا لارتباط نواب الأقليات ابان مدة البحث بشخص الملك فيصل ابتعدوا عن التحزب بشكل تام وعن المعارضة في المجلس النيابي بنسبة كبيرة.

Abstract

The arrival of deputies minorities in the reign of King Faisal I to the dome of the Parliament adopted on the extent of their closeness to the royal court and because the constitution select them eight seats in each election cycle has become a presence for granted, and RPR these cultural their previous levels high and their decline from families of long-standing career in business and perhaps above reflected on cohesion within the parliament and unite theses by a large margin, and during the

period 1925-1933m maturity of the deputies of minority legal regulations several based on their entries actors in the standing committees in the House of Representatives, which reflected positively on the development of the reality of the country because the previous regulations have become laws got up the country, and because of the link Congress minorities during the search for the person of the King Faisal stayed away from partisanship fully and opposition in the House of Representatives by a large margin.

هوامش البحث

(١) طائفة دينية يقطن ابناءها اراضي العراق وسوريا وتركيا والمانيا وجورجيا وهم اقوام هندوأوروبية وعرقهم كردي اختلف في نشأة عقيدتهم إذ يرى مفكريهم بان عقيدتهم تبدأ من زمن ادم وحواء ويرى اخرون بانها طائفة انشقت عن الاسلام او انها مشتقة من ديانات عدة كالزرادشتية والمانوية نظراً لان افكارهم قريبة من تلك الديانات وابرز رموزهم عدي بن مسافر وطاووس ملك واغلب مزاراتهم في شمال العراق ولا يسمح لاحد من غير اب وام ايزيدية أن يعتنق دينهم. للتفاصيل ينظر: صديق الدملوجي، اليزيدية، ط٢، (د.م، ٢٠١٠م).

(٢) ديانة وحد معتنقوها الخالق اشتقت تسميتهم من كلمة صبا ومعناها في لغتهم اصطبغ بالماء او غطس ولعل هذا الطقس من ابرز ممارساتهم الدينية ينتشرون على ضفاف الانهار لانهم يعتبرونها بقع مقدسة يصح فيها تعبدهم واغلبهم يقطن في جنوب العراق سيما محافظة الناصرية اليوم وبعضهم في الاهواز اركان دينهم هي التوحيد والصباغة والصلاة والزكاة والصوم وكتابهم المقدس هو الكنزا ربا. للتفاصيل ينظر: رشيد الخيون، الاديان والمذاهب بالعراق، (لندن، منشورات لسان الصدق،٢٠٠٥م)، ص ص١٩-٦٠.

(٣) حنا بطاطو، العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، ترجمة: عفيف الرزاز، ط٢، (بيروت: مؤسسة الابحاث العربية،١٩٩٥م)، ص ٣٦، ص٦٠.

(٤) اطلق على الديانة اليهودية ومعتنقيها في القوانين والمخاطبات الرسمية عبارة الموسويين نسبة إلى النبي موسى عليه وعلى رسولنا افضل الصلاة والتسليم. للتفاصيل ينظر: الحكومة العراقية، القانون الأساسي العراقي مع تعديلاته، (بغداد: مطبعة الحكومة، ١٩٤٤م)، ص ٣٣.

(٥) للتفاصيل ينظر: حنا بطاطو، المصدر السابق، ص ص٦٥-٦٧، ص٢٨٥؛ خلدون ناجي معروف، الاقلية اليهودية في العراق بين سنة ١٩٢١-١٩٥٢م، (بغداد: مطبعة سلمان

الاعظمي،١٩٧٥م)، ص ص٨٧-٨٨؛ صادق حسن السوداني، النشاط الصهيوني في العراق١٩١٤-١٩٥٢م، (بغداد: دار الحرية،١٩٨٠م)، ص١٦.

(٦) ((الوقائع العراقية))، (جريدة)، بغداد، العدد ١٣٨، ١٤ شباط ١٩٢٤.

(٧) الحكومة العراقية، مجموعة البيانات والقوانين لسنة ١٩٢٤م، (بغداد: المكتبة العصرية،١٩٢٤م)، ص ص١٧٩-١٨٠.

(٨) د.ك.و، ((الوحدة الوثائقية)): ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ٣١١/٢٤٥١، قرارات مجلس الوزراء عام ١٩٢٤م، مقررات جلسة مجلس الوزراء المنعقدة بتاريخ ١٩٢٤/٧/٢٠م، و٢١، ص ص٣٥-٣٦.

(٩) إذ حل روبين بطاط نائبا عن بغداد في الدورة الانتخابية الثانية بديلاً عن نعيم زلخة الذي توفى في ١٦شباط١٩٢٩م. للتفاصيل ينظر: م.م.ن، الدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع الاعتيادي الأول لسنة ١٩٢٨م، الجلسة السابعة عشرة المنعقدة بتاريخ ١٨شباط١٩٢٩م، ص١٦٧؛ المصدر نفسه، الجلسة الثانية والثلاثون المنعقدة بتاريخ ٢١/نيسان/١٩٢٩م، ص٣٨٧.

(١٠) ما انفكت الصحف والاحزاب العراقية المعارضة والمؤيدة للحكومة تواكب سير الانتخابات النيابية إذ سجلت وأشارت بشكل مباشر او غيره إلى خروقات وتدخلات حكومية لترجيح كفة مرشحين على حساب آخرين سواء بشكل مباشر او غير مباشر. للتفاصيل ينظر: د.ك.و، ((الوحدة الوثائقية)): ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة٣١١/١١١٠، الاجانب في الانتخابات١٩٣٠، العريضة التي رفعها المعتمد العام للحزب الوطني العراقي المؤرخة في ١٩٣٠/١٠/١٢م الى الملك فيصل الاول بخصوص الحكومة المشكلة والانتخابات، و١٣، ص٢٨؛ ((العراق))، (جريدة)، بغداد، العدد٢٤١٥، ٢٠/اذار/١٩٢٨م؛ المصدر نفسه، الاعداد٢٤٢٨، ٢٤٣١في ١٤و١٨/نيسان/١٩٢٨م؛ ((التقدم))، (جريدة)، بغداد، العدد ٢١٣، ٢٤/تموز/١٩٣٠م؛ ؛ ((صدى الاستقلال))، (جريدة)، بغداد، الاعداد٣٣، ٣٤، ٣٥في ٢٤، ٢٦، ٢٧/تشرين الأول/١٩٣٠م.

(١١) جرت في عهد وزارة ناجي شوكت (٣تشرين الثاني١٩٣٢-٢٠اذار١٩٣٣م) وعلى الرغم من نعتها بالهادئة الا انها لم تخل من الخروقات التي تبرزها النتائج فمثلاً حصل كل نواب لواء الديوانية الذين وردوا في قائمة الحكومة على ١٠٠٪ من اصوات المنتخبين الثانين مما يعكس ميل الناخبين الثانين إلى ممثلين الحكومة دون غيرهم. للتفاصيل ينظر: د.ك.و، ((الوحدة الوثائقية)): ملفات وزارة الداخلية، رقم الملفة٣٢٠٥٩٠٧/٥٩١٦، الانتخابات النيابية، كتاب متصرفية لواء الديوانية المرقم١٧٥٧في١١/شباط/١٩٣٣م إلى وزارة الداخلية بخصوص أسماء من حازوا على أكثرية الآراء في الانتخابات النيابية، و١، ص ص١ــ٢؛

د.ك.و، ((الوحدة الوثائقية)): ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ٣١١/١١١١، الانتخابات ١٩٣٢-١٩٣٧م، كتاب سري ومستعجل من رئيس الديوان الملكي بالرقم ج٧٧ في ١٩٣٣/٢/١٣م الى سكرتارية مجلس الوزراء حول الهدوء في الانتخابات النيابية، و١٧، ص١٨.

(١٢) فائز عزيز اسعد، انحراف النظام البرلماني في العراق، ط٢، (بغداد: مطبعة السندباد،١٩٨٤م)، ص ص٢٠٢-٢٠٣.

(١٣) الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على : عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ط٥، (بيروت: مطبعة دار الكتب،١٩٧٨م)، ج١٠، ص ص٢٩٨-٣٠٣؛ مير بصري، أعلام الأدب في العراق الحديث، (لندن: دار الحكمة،١٩٩٤م)، ج١، ص ص٢٧٨-٢٧٩، ص ص٢٨١-٢٨٤؛ المصدر نفسه، ج٢، ص٣٥٦؛ مير بصري، أعلام السياسة في العراق الحديث، (لندن: دار الحكمة،٢٠٠٤م)، ج٢، ص ٣٢٦، ص٣٥١، ص٣٦٤، ص٣٧٣، ص ص٣٨٩-٣٩٠، ص ص٤٠٢-٤٠٤؛ مير بصري، أعلام اليهود في العراق الحديث، ط٢، (لندن: دار الوراق، ٢٠٠٩م)، ص ص٥٣-٥٥، ص ص٨٣-٩٢، ص١٢١، ص ص١٢٥-١٢٦، ص ص١٧٩-١٨٢؛ حميد المطبعي، موسوعة اعلام وعلماء العراق، (بغداد: مؤسسة الزمان، ٢٠١١م)، ص٨٧٣، ص٨٧٥.

(١٤)الحكومة العراقية، النظام الداخلي لمجلس النواب، ط٧، (بغداد: مطبعة الحكومة،١٩٥٤م)، ص٧.

(١٥) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج٢، ص ص١٥٠-١٥١.

(١٦) المصدر نفسه، ج١٠، ص ص٢٩٧ــ٣٠٠.

(١٧) د.ك.و، ((الوحدة الوثائقية)): ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة٣١١/١١١٠، المصدر السابق، كتاب بطريرك السريان الارثذوكس في الموصل المرقم٥٣٤في ١٩٣٠/١٠/٣١م الى الملك فيصل الأول لعدم ترشيح من ينوب عن طائفتهم في المجلس النيابي، و٢٤، ص٤٣.

(١٨) المصدر نفسه، رسالة بعثها مجموعة من أطباء الطائفة السريانية الارثذوكسية إلى الملك فيصل بتأريخ ١٩٣٠/١٠/٦م، و٢١، ص٣٩.

(١٩) المصدر نفسه، رسالة بعثها وجهاء اليهود الى الملك فيصل بتأريخ ١٩٣٠/١٠/١٩م، و١٦، ص٣٤

(٢٠) منى محمود علي، ثقافة الانتخاب في المجتمع العراقي انتخابات ٢٠٠٥م انموذجا، (آداب المستنصرية)، (مجلة)، العدد الخامس والخمسون، ٢٠١١م.

(٢١) نقصد ما كان يمارسه الأشقياء تجاه المواطنين الذين ما انفكوا يشترون كرامتهم بدفع أموال لهؤلاء. للتفاصيل ينظر: علي الوردي، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، ط٢، (بيروت: دار وكتبة دجلة والفرات،٢٠١٠م)، ص ص٣٢١-٣٢٣.

(٢٢) د.ك.و، ((الوحدة الوثائقية)): ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ٣١١/٣٥١، مخصصات الشيوخ ١٩٢٤م، كتاب سكرتارية مجلس الوزراء المرقم ٢٧٦ في ١٩٢٤/١/٣١م والمرفق بطيه مخصصات الشيوخ ورؤساء الطوائف والمرسل الى رئاسة الديوان الملكي، و١، ص٢.

(٢٣) غسان العطية، العراق نشأة الدولة، ترجمة: أ.أ. وهاب، (لندن: دار اللام،١٩٨٨م)، ص٥١.

(٢٤) الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على محاضر مجلس النواب من الدورة الانتخابية الاولى١٦/تموز/١٩٢٥م وحتى الاجتماع غير الاعتيادي من الدورة الانتخابية الرابعة ٨/تموز/١٩٣٣م.

(٢٥) يوسف رزق الله غنيمة، تجارة العراق قديما وحديثاً، (بغداد مطبعة العراق،١٩٢٢م)؛ ص ص١١٤-١٦٩؛ صادق حسن السوداني، المصدر السابق، ص٢٤.

(٢٦) نزهة المشتاق في تاريخ يهود العراق، (بغداد: مطبعة الفرات، ١٩٢٤م)، ص١٨٨.

(٢٧) م.م.ن، الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع غير الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٢٧م، الجلسة الحادية عشرة المنعقدة يتاريخ ١٦/مايس/١٩٢٧م، ص ص١٠٤٣-١٠٤٤.

(٢٨) اسسها مدحت باشا عندما كان والياً على بغداد. للتفاصيل ينظر: جميل موسى النجار، التعليم في العراق في العهد العثماني الاخير١٨٦٩ــ١٩١٨م، (بغداد: آفاق عربية،٢٠٠١م)، ص١٠١

(٢٩) م.م.ن، الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع غير الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٢٧م، الجلسة الثانية عشرة المنعقدة يتاريخ ١٧/مايس/١٩٢٧م، ص١٠٧٢.

(٣٠) عبد الرزاق الهلالي، تاريخ التعليم في العراقي عهد الاحتلال البريطاني١٩١٤-١٩٢١م، (بغداد: مطبعة المعارف، ١٩٧٥م)، ص ص١١٧-١١٨، ص ص١٧٦-١٧٧؛ جميل موسى النجار، المصدر السابق، ص ص٢١٩-٢٩١؛ نغم محمد علي جواد، المدارس اليهودية في العراق ١٨٦٤-١٩٥٢م، (كلية التربية للبنات/ جامعة بغداد)، (مجلة)، العدد الثالث، المجلد الرابع والعشرون، حزيران/٢٠١٣م.

(٣١) م.م.ن، الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع غير الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٢٧م، الجلسة الثامنة المنعقدة يتاريخ ١١/مايس/١٩٢٧م، ص ص٩٦١-٩٦٢، ص٩٦٤.

(٣٢) إذ بلغ عدد الموظفين الاجانب في وزارة الداخلية مثلا ما قدره ٢١٦ موظفا و٤٢٠ عراقي في عام ١٩٢١م واستمرت الزيادة باضطراد ابان مدة البحث وفي معظم الوزارات. للتفاصيل

ينظر: المصدر نفسه، الجلسة السادسة المنعقدة يتاريخ ٩/مايس/١٩٢٧م، ص٩٠٠؛ عدنان هرير جودة الشجيري، النظام الإداري في العراق١٩٢٠ــ١٩٣٩م دراسة تأريخية، أطروحة دكتوراه، (جامعة بغداد: كلية الآداب،٢٠٠٥م)، ص ص٦٩-١٣٦.

(٣٣) م.م.ن، الدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٢٨م، الجلسة الثامنة عشرة المنعقدة يتاريخ ١٦/تموز/١٩٢٨م، ص٤٣٢.

(٣٤) م.م.ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٠م، الجلسة الحادية والخمسون المنعقدة يتاريخ ٣١/اذار/١٩٣١م، ص ص٧٢٦-٧٢٧.

(٣٥) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج٣، ص١٠٢.

(٣٦) اكد النائب على ضرورة تعديل قانون التجارة البرية وقانون الاراضي وقانون العقوبات البغدادي وقانون المحاكمات الجزائية لانها قوانين اقرت في ظروف اقتضتها والبلد يواجه تحديات غيرها. للتفاصيل ينظر: م.م.ن، الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع غير الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٢٧م، الجلسة العاشرة المنعقدة يتاريخ ١٤/مايس/١٩٢٧م، ص١٠١٦-١٠١٩.

(٣٧) اشتهر زلخة ابان تدريسه في كلية الحقوق بتساهله مع الطلبة سيما في تصحيح اوراقهم الامتحانية مما ادخله في نقاشات مستمرة مع زميله داود سمره الذي كان يتشدد في التصحيح وكان الاخير يرى عمل زلخة وسيلة لتخريج جيل جاهل من المحامين وبالمقابل آمن زلخة بان تشدد زميله سيفرغ المحاكم ممن يدافع عن حقوق الشعب ولعل ما ساد من نقاش بين شخصيتين قضائيتين مشهورتين مستمر حتى اليوم ولأبعاد وغايات متباينة. للتفاصيل ينظر: عبد الحسين إبراهيم الرفيعي، النخبة القانونية ودورها الفكري والسياسي في العراق ١٩٠٨ــ١٩٣٢م، رسالة ماجستير، (جامعة بغداد: كلية التربية،٢٠٠٣م)، ص ص٢١٩-٢٦١؛ مازن لطيف، التاريخ المنسي ليهود العراق المستدرك من ذكريات انور شاؤل، (بغداد: دار ميزبوتاميا،٢٠١٣م)، ص١٨.

(٣٨) الجدير بالذكر أن التعليم النسوي في البلاد ظل متأخرا وازداد تأخره في عهد الاحتلال العثماني فعندما اندلعت الحرب العالمية الأولى ١٩١٤-١٩١٨م اغلقت اغلب المدارس النسويه ولم تفتتح الا في وقت متأخر من الاحتلال البريطاني بيد أن التعليم النسوي لدى الطوائف المسيحية واليهودية ظل في تطور مستمر ولعل ما تقدم يعلل تركيز النائب غزالة على اهمية التعليم النسوي. للتفاصيل ينظر: م.م.ن، الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع غير الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٢٧م، الجلسة الثامنة عشرة المنعقدة يتاريخ ٢٦/مايس/١٩٢٧م، ص ١١٩٤؛ عبد الرزاق الهلالي، المصدر السابق، ص ص١٦٥-١٧٨.

(٣٩) لم يعترض على هذا القانون النواب المدنيين فحسب بل اعترضت عليه العشائر ومن مثلها في مجلس النواب. للتفاصيل ينظر: م.م.ن، الدورة الانتخابية الرابعة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٣م، الجلسة السادسة عشرة المنعقدة يتاريخ ١٥/مايس/١٩٣٣م، ص١١٢؛ فريق المزهر الفرعون، القضاء العشائري، (بيروت: مكتبة الحضارات،٢٠١١م)، ص ص٢٠٣-٢٠٦.

(٤٠) الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على محاضر مجلس النواب من الدورة الانتخابية الاولى١٦/تموز/١٩٢٥م وحتى الاجتماع غير الاعتيادي من الدورة الانتخابية الرابعة ٨/تموز/١٩٣٣م.

(٤١) فصّل النظام الداخلي لمجلس النواب في بابه الرابعة كيفية تشكيل اللجان التسعة الدائمة بان ترشح كل من شعب المجلس الاربعة ثلاثة نواب لكل لجنة من اللجان الدائمة في مطلع كل دورة انتخابية عدا لجنة تدقيق حسابات الحكومة اذ ترشح لها الشعب عضوين فقط. للتفاصيل ينظر: الحكومة العراقية، النظام الداخلي لمجلس النواب، ص ٨، ص١٢.

(٤٢) المصدر نفسه، ص١٢.

(٤٣) الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على: محاضر اجتماعات اللجان الدائمة في مجلس النواب العراقي من الدورة الانتخابية الاولى١٦/تموز/١٩٢٥م وحتى الاجتماع غير الاعتيادي من الدورة الانتخابية الرابعة ٨/تموز/١٩٣٣م.

(٤٤) للتفاصيل ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الاحزاب السياسية العراقية، ط٢، (بيروت: مركز الابجدية،١٩٨٣م)، ص ص١٨-١٣٢؛ فاروق صالح العمر، الأحزاب السياسية في العراق١٩٢١ــ١٩٣٢م، (بغداد: مطبعة الإرشاد،١٩٧٨م)، ص ص١٤-١٤٦.

(٤٥) الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على محاضر مجلس النواب من الدورة الانتخابية الاولى١٦/تموز/١٩٢٥م وحتى الاجتماع غير الاعتيادي من الدورة الانتخابية الرابعة ٨/تموز/١٩٣٣م.

(٤٦) م.م.ن، الدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٢٨م، الجلسة الثالثة المنعقدة بتاريخ ٢٦/مايس/١٩٢٨م، ص٣١.

(٤٧) م.م.ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٠م، الجلسة الثانية والاربعون المنعقدة بتاريخ ١٤/اذار/١٩٣١م، ص٥٧٤.

(٤٨) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٣، ص١٦٥، ص٢٣٤، ص٢٤٣.

(٤٩) م.م.ن، الدورة الانتخابية الرابعة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٣، الجلسة الرابعة عشر المنعقدة يتاريخ ٢١/ايار/١٩٣٣م، ص١٢٤.

(٥٠) للتفاصيل ينظر: توفيق السويدي، مذكراتي نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية، (بغداد: الذاكرة للنشر والتوزيع،٢٠١١م)، ص١٠٠، ص ص١٠٢-١٠٣؛ خيري أمين العمري، الخلاف بين البلاط الملكي ونوري السعيد، (بغداد: مطبعة المعارف،١٩٧٩م)، ص٣١؛ فائز عزيز اسعد، المصدر السابق، ص ص١٨٠-٢٠٤.

(٥١) للتفاصيل ينظر: م.م.ن، الدورة الانتخابية الرابعة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٣، الجلسة التاسعة عشرة المنعقدة بتاريخ ٢٥/مايس/١٩٣٣م، ص١٧١.

(٥٢) جرجيس جبرائيل هومي، القوميات العراقية ماضيها وحاضرها، (بغداد: مطبعة الارشاد،١٩٥٩م)، ص ص١٠٠-١٠١.

(٥٣) عبد الرزاق احمد النصيري، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٣٢م، ط٢، (بغداد: مكتبة اليقظة،١٩٨٨م)، ص ص٣٢٠-٣٢٣.

(٥٤) للتفاصيل ينظر: حسين جميل، الحياة النيابية في العراق١٩٢٥-١٩٤٦ موقف جماعة الاهالي منها، (بغداد: مكتبة المثنى،١٠٨٣م)، ص٢١٠؛ علاء حسين الرهيمي، المعارضة البرلمانية في العراق في عهد الملك فيصل الأول، (بغداد:بيت الحكمة، ٢٠٠٨م)، ص ص١٣٣-١٣٥، ص ص٢١٠-٢١٣، ٣٤٢-٣٤٦، ص٣٥١.

(٥٥) للتفاصيل ينظر: م.م.ن، الدورة الانتخابية الرابعة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٣، الجلسة الخامسة والعشرون المنعقدة بتاريخ ٥/حزيران/١٩٣٣م، ص ص٢٨٣-٢٨٤.

(٥٦) الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على محاضر مجلس النواب من الدورة الانتخابية الاولى١٦/تموز/١٩٢٥م وحتى الاجتماع غير الاعتيادي من الدورة الانتخابية الرابعة ٨/تموز/١٩٣٣م.

(٥٧) م.م.ن، الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع غير الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٢٧م، الجلسة الثامنة المنعقدة بتاريخ ١١/مايس/١٩٢٧م، ص ص٩٥٢-٩٥٣.

(٥٨) م.م.ن، الدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٢٨م، الجلسة الخامسة والعشرون المنعقدة بتاريخ ٩/اب/١٩٢٨م، ص٥٦١.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الوثائق غير المنشورة

أ. دار الكتب والوثائق العراقية ((الوحدة الوثائقية))

١. ملفات البلاط الملكي:

أ. الملفة رقم ٣١١/٣٥١، عنوانها مخصصات الشيوخ ١٩٢٤م، وتضم:

١. كتاب سكرتارية مجلس الوزراء المرقم ٢٧٦ في ١٩٢٤/١/٣١م والمرفق بطيه مخصصات الشيوخ ورؤساء الطوائف والمرسل الى رئاسة الديوان الملكي، و١.

٢. رسالة بعثها مجموعة من أطباء الطائفة السريانية الارثذوكسية إلى الملك فيصل بتأريخ ١٩٣٠/١٠/٦م، و٢١.
٣. رسالة بعثها وجهاء اليهود الى الملك فيصل بتأريخ ١٩٣٠/١٠/١٩م، و١٦.
ب. الملفة رقم ٣١١/٢٤٥١، عنوانها قرارات مجلس الوزراء عام١٩٢٤م، وتضم:
٤. مقررات جلسة مجلس الوزراء المنعقدة بتاريخ ١٩٢٤/٧/٢٠م، و٢١.
ت.الملفة رقم ٣١١/١١١٠، عنوانها الأجانب في الانتخابات١٩٣٠، وتضم:
٥. العريضة التي رفعها المعتمد العام للحزب الوطني العراقي المؤرخة في ١٩٣٠/١٠/١٢م الى الملك فيصل الاول بخصوص الحكومة المشكلة والانتخابات، و١٣.
٦. كتاب بطريرك السريان الارثذوكس في الموصل المرقم٥٣٤في ١٩٣٠/١٠/٣١م الى الملك فيصل الأول لعدم ترشيح من ينوب عن طائفتهم في المجلس النيابي، و٢٤.
ث. الملفة رقم ٣١١/١١١١، عنوانها الانتخابات ١٩٣٢-١٩٣٧م، وتضم:
٧. كتاب سري ومستعجل من رئيس الديوان الملكي بالرقم ج٧٧ في ١٩٣٣/٢/١٣م الى سكرتارية مجلس الوزراء حول الهدوء في الانتخابات النيابية، و١٧.

٢. ملفات وزارة الداخلية:

أ. الملفة رقم ٣٢٠٥٩٠٧/٥٩١٦، عنوانها الانتخابات النيابية، وتضم:
٨. كتاب متصرفية لواء الديوانية المرقم١٧٥٧في١١/شباط/١٩٣٣م إلى وزارة الداخلية بخصوص أسماء من حازوا على أكثرية الآراء في الانتخابات النيابية، و١.

ثانيا: الوثائق المنشورة:

١. محاضر جلسات مجلس النواب
أ.الدورة الانتخابية الأولى
١.الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٢٦م.
٢.الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٢٧م.
٣.الاجتماع الاعتيادي الثالث لسنة ١٩٢٧م.

ب.الدورة الانتخابية الثانية

٤.الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٢٨م.
٥.الاجتماع الاعتيادي الأول لسنة ١٩٢٨م.
٦.الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٢٩م.

ت.الدورة الانتخابية الثالثة

٧.الاجتماع الاعتيادي الأول لسنة ١٩٣٠م.
٨.الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣١م.

٩.الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة١٩٣١م.
١٠.الاجتماع الاعتيادي الثالث لسنة ١٩٣٢م.

ث.الدورة الانتخابية الرابعة

١١.الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٣م
٢. محاضر اجتماعات اللجان الدائمة في مجلس النواب العراقي من الدورة الانتخابية الاولى١٦/تموز/١٩٢٥م وحتى الاجتماع غير الاعتيادي من الدورة الانتخابية الرابعة ٨/تموز/١٩٣٣م.

٣. المطبوعات الحكومية:

أ. القانون الأساسي العراقي مع تعديلاته، (بغداد: مطبعة الحكومة، ١٩٤٤م).
ب. مجموعة البيانات والقوانين لسنة ١٩٢٤م، (بغداد: المكتبة العصرية،١٩٢٤م).
ج. النظام الداخلي لمجلس النواب، ط٧، (بغداد: مطبعة الحكومة،١٩٥٤م).

ثالثا: الرسائل والاطاريح الجامعية

١.عبد الحسين إبراهيم الرفيعي، النخبة القانونية ودورها الفكري والسياسي في العراق ١٩٠٨ــ١٩٣٢م، رسالة ماجستير، (جامعة بغداد: كلية التربية،٢٠٠٣م).
٢.عدنان هرير جودة الشجيري، النظام الإداري في العراق١٩٢٠ــ١٩٣٩م دراسة تأريخية، أطروحة دكتوراه، (جامعة بغداد: كلية الآداب،٢٠٠٥م).

رابعا: المصادر والمراجع العربية والمعربة

١.توفيق السويدي، مذكراتي نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية، (بغداد: الذاكرة للنشر والتوزيع،٢٠١١م).
٢.جرجيس جبرائيل هومي، القوميات العراقية ماضيها وحاضرها، (بغداد: مطبعة الارشاد،١٩٥٩م).
٣.جميل موسى النجار، التعليم في العراق في العهد العثماني الاخير١٨٦٩ــ١٩١٨م، (بغداد: آفاق عربية،٢٠٠١م).
٤.حسين جميل، الحياة النيابية في العراق١٩٢٥-١٩٤٦ موقف جماعة الاهالي منها، (بغداد: مكتبة المثنى،١٠٨٣م).
٥.حميد المطبعي، موسوعة اعلام وعلماء العراق، (بغداد: مؤسسة الزمان، ٢٠١١م).
٦.حنا بطاطو، العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، ترجمة: عفيف الرزاز، ط٢، (بيروت: مؤسسة الابحاث العربية،١٩٩٥م).
٧.خلدون ناجي معروف، الاقلية اليهودية في العراق بين سنة ١٩٢١-١٩٥٢م، (بغداد: مطبعة سلمان الاعظمي،١٩٧٥م).

٨. رشيد الخيون، الاديان والمذاهب بالعراق، (لندن، منشورات لسان الصدق،٢٠٠٥م).
٩.خيري أمين العمري، الخلاف بين البلاط الملكي ونوري السعيد، (بغداد: مطبعة المعارف،١٩٧٩م).
١٠.صادق حسن السوداني، النشاط الصهيوني في العراق١٩١٤-١٩٥٢م، (بغداد: دار الحرية،١٩٨٠م)
١١.صديق الدملوجي، اليزيدية، ط٢، (د.م، ٢٠١٠م).
١٢.عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ط٥، (بيروت: مطبعة دار الكتب،١٩٧٨م)، ج١٠.
١٣.ـــــــــــــــــــــــــــــ، تاريخ الأحزاب السياسية العراقية، ط٢، (بيروت: مركز الابجدية،١٩٨٣م).
١٤.عبد الرزاق احمد النصيري، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٣٢م، ط٢، (بغداد: مكتبة اليقظة،١٩٨٨م).
١٥. عبد الرزاق الهلالي، تاريخ التعليم في العراقي عهد الاحتلال البريطاني١٩١٤-١٩٢١م، (بغداد: مطبعة المعارف، ١٩٧٥م)
١٦.علاء حسين الرهيمي، المعارضة البرلمانية في العراق في عهد الملك فيصل الأول، (بغداد:بيت الحكمة، ٢٠٠٨م).
١٧.علي الوردي، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، ط٢، (بيروت: دار وكتبة دجلة والفرات،٢٠١٠م).
١٨.غسان العطية، العراق نشأة الدولة، ترجمة: أ.أ. وهاب، (لندن: دار اللام،١٩٨٨م).
١٩.فائز عزيز اسعد، انحراف النظام البرلماني في العراق، ط٢، (بغداد: مطبعة السندباد،١٩٨٤م).
٢٠.فاروق صالح العمر، الأحزاب السياسية في العراق١٩٢١ـــ١٩٣٢م، (بغداد: مطبعة الإرشاد،١٩٧٨م).
٢١.فريق المزهر الفرعون، القضاء العشائري، (بيروت: مكتبة الحضارات،٢٠١١م).
٢٢. مازن لطيف، التاريخ المنسي ليهود العراق المستدرك من ذكريات انور شاؤل، (بغداد: دار ميزبوتاميا،٢٠١٣م).
٢٣.مير بصري، أعلام الأدب في العراق الحديث، (لندن: دار الحكمة،١٩٩٤م).
٢٤. ـــــــــــــــــــــــ، أعلام السياسة في العراق الحديث، (لندن: دار الحكمة،٢٠٠٤م)، ج٢.
٢٥.ـــــــــــــــــــــــ، أعلام اليهود في العراق الحديث، ط٢، (لندن: دار الوراق، ٢٠٠٩م).

٢٦.يوسف رزق الله غنيمة، تجارة العراق قديما وحديثاً، (بغداد مطبعة العراق،١٩٢٢م).
٢٧.ـــ، نزهة المشتاق في تاريخ يهود العراق، (بغداد: مطبعة الفرات، ١٩٢٤م).

خامسا: **البحوث والدراسات**:

١.منى محمود علي، ثقافة الانتخاب في المجتمع العراقي انتخابات ٢٠٠٥م أنموذجا، (آداب المستنصرية)، (مجلة)، العدد الخامس والخمسون، ٢٠١١م.
٢.نغم محمد علي جواد، المدارس اليهودية في العراق ١٨٦٤-١٩٥٢م، (كلية التربية للبنات)، (مجلة)، العدد الثالث، المجلد الرابع والعشرون، حزيران/٢٠١٣م.

سادسا: **الصحف**

١. الوقائع العراقية	بغداد	١٩٢٤م ١٩٢٥م
٢.العراق	بغداد	١٩٢٨م
٣.التقدم	بغداد	١٩٣٠م
٤.صدى الاستقلال	بغداد	١٩٣٠م